E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1999/L.38
26 July 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٤ من جدول الأعمال

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بـــالموضوع التـــالي: تنميـــة أفريقيا: تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقيـــة والمتابعـــة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة

مشروع استنتاجات متفق عليها مقدم من نائب رئيس المجلس،
السيد ألفونسو فالديفييسو (كولومبيا)

تنمية أفريقيا: تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة

١- ما انفكّ الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا يمثّل اهتماماً من الاهتمامات ذات الأولوية للأمم المتحدة منذ منتصف الثمانينات عندما أُطلق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا[١]. وبالإضافة إلى ذلك تضافر كل من برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٢]، الذي تبعه في عام ١٩٩١، ومبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مع أنشطة أخرى في مجالات صنع السلم وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية لمزيد تأكيد التزام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالمساعدة على خلق بيئة تمكينية من أجل التنمية.

٢- والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو ينظر في البند المعنون تنمية أفريقيا: "تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة"، خلال الجزء المتعلق بالتنسيق في دورة عام ١٩٩٩، يعيد تأكيد أهمية مشاركة الأمم المتحدة في تنمية أفريقيا، كما يؤكد نيته السهر على أن تنفذ جميع مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا ومبادرات المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين الآخرين إلى أقصى حد لصالح الشعوب الأفريقية.

٣- ويرحّب المجلس بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318). ويذّكر المجلس بتأييده القوي للصلة التي أقامها الأمين العام في تقريره بين السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية. ويكرر المجلس تأكيد أهمية إيجاد بيئة سياسية واقتصادية متميزة بالاستقرار وقابلة للتنبؤ للاستثمار المحلي والأجنبي وغير ذلك من التدفقات المالية الدولية، التي تظل أساسية لتنمية أفريقيا الاقتصادية والاجتماعية.

٤- ويحيط المجلس علما بطفرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أفريقيا المسجّلة مؤخراً. والمجلس إذ يسلم بكون المكاسب التي حققتها البلدان الأفريقية مؤخراً تقوم على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، فإنه يعترف بهشاشتها، ولا سيما في خلفية القدرات البشرية والمؤسسية التي لا تزال متخلفة إلى حد بعيد، وعدم الاستقرار الذي شهده مؤخراً النظام المالي العالمي وأثره على السلع الأساسية التي تصدّرها المنطقة. وفي هذه الخلفية يقر المجلس ويقدّر الحاجة الملحة إلى دعم وتعجيل الظروف من أجل قضاء هذه المكاسب الحديثة على الفقر، ورفع مستوى معيشة السكان، واتّقاء النزاعات والحد منها، وإدماج اقتصادات المنطقة على نحو أوثق في الاقتصاد العالمي.

---

(١) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٣، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق.

٥- وقصد توطيد وتعجيل المكاسب المسجلة يلاحظ المجلس بقلق الاتجاه إلى الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأفريقية وأثر ذلك على بلدان المنطقة، كما يحث المجتمع الدولي على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والمضي في مساعدة البلدان الأفريقية على استخدام فرص السوق القائمة بالفعل على نحو أفضل والقيام في نفس الوقت بتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمين التدفقات الكافية من المساعدة الإنمائية الرسمية يترادف مع الأهداف المتفق عليها، وزيادة توسيع نطاق التخفيف من عبء الدين الخارجي. وفي هذا السياق يرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته مؤخراً مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى (مجموعة السبعة) لتحسين مبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومنح تخفيف إضافي من عبء الديون. ويدعو المجلس إلى بذل جهد أكثر تضافراً لتحقيق تقدم سريع من أجل التخفيف من عبء الديون بشكل أسرع وأوسع نطاقا في إطار المبادرة المذكورة ومن خلال سبل أخرى لتأمين مخرج دائم من عبء ديون أفقر البلدان الذي لا يطاق. وبهذا الخصوص يحث المجلس على أن تتم على مراحل أية عملية من عمليات بيع احتياطيات الذهب يقوم بها صندوق النقد الدولي وبشكل محدود وحذر للتقليل إلى أدنى حد من أية آثار معادية على أفريقيا وغيرها من البلدان النامية المنتجة للذهب. وبالإضافة إلى ذلك يرحب المجلس بتعهد مجموعة السبعة بتقديم تبرعات ذات شأن للصندوق الاستئماني لمبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتمويل تدابير تخفيف عبء الدين. ويجب أن تولى عناية خاصة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات، بما في ذلك البلدان التي تأثرت بشكل معاد نتيجة لنزاعات في بلدان مجاورة ونتيجة كوارث طبيعية.

٦- ويلاحظ المجلس الأهمية التي تعلقها البلدان الأفريقية على الحاجة إلى إصلاحات داخلية قصد تأمين بيئة ملائمة للتنمية، وخلق المؤسسات والأنظمة ذات الصلة لتشجيع الديمقراطية، والحكم السليم، والمساءلة السياسية، والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، من أجل تشجيع التنمية المستدامة. ويحتاج الأمر إلى مزيد الإصلاحات المتصلة، في جملة أمور، بتعزيز الطاقة الإدارية والمؤسسية وسير الأنظمة المالية. ومن الضروري أيضا إقامة مجتمع مدني قوي قادر على مساعدة الحكومات على اتخاذ القرارات بمشاركة نشطة وكاملة من مجموعة واسعة من السكان، بما في ذلك المجموعات المحلية، وبشكل خاص النساء. وفي نفس الوقت يحث المجلس على دعم الإرادة السياسية بعمل متجدد ومتضافر.

٧- ويعترف المجلس بجهود صناديق وبرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمتابعة وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، معترفاً في نفس الوقت بأن عاماً واحداً قد انقضى منذ تقديم التقرير إلى مجلس الأمن. وبهذا الخصوص يدعو المجلس كافة العناصر ذات الصلة المكونة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للبلدان النامية في جهودها في مجالات الحكم السليم، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، بما يخلق بيئة تمكينية لتوسيع التجارة والاستثمار ولتحقيق التكامل والتعاون الإقليميين.

٨- ويسلّم المجلس بوجود اتفاق واسع حول الأولويات للتنمية الأفريقية، كما حددها برنامج عمل القاهرة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. غير أنه يعترف مع ذلك بالحاجة إلى الإحاطة علماً بالمجموعة المتنوعة من الحالات والاحتياجات الخاصة ببلدان محددة في المنطقة الأفريقية، التي تنعكس أيضاً في

تنوع آليات التنسيق التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة والبلدان المضيفة لتأمين استجابة منسقة ومتكاملة لتحديات التنمية الوطنية. وبالتالي يجب أن يقوم ترتيب الأولويات للشراكة على جدول أعمال ذي وجهة أفريقية، وعلى ملكية البلدان الأفريقية، ويجب أن يتم ذلك على المستويين الوطني والمحلي بالتعاون مع الشركاء في التنمية والمجتمع المدني.

٩- إلا أن المجلس يعترف بالأهمية الحاسمة التي يتسم بها عدد من الأولويات لجميع البلدان الأفريقية. فتعزيز نظامي التعليم والصحة أمر لا بد منه لبناء الموارد البشرية اللازمة لمواجهة تحديات العولمة والتنمية البشرية المستدامة. ويحيط المجلس علما مع القلق بما تمثله جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من تهديد رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان الأفريقية. ومن الأمور الأساسية وضع استراتيجيات وطنية ودولية مناسبة للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيف أثره بصورة فعالة. ولذلك، يطلب المجلس إلى المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بوجه خاص ببرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الممول من صناديق وبرامج الأمم المتحدة والبنك الدولي.

١٠- ويلاحظ المجلس الدور الأساسي الذي تؤديه الزراعة في التنمية الاقتصادية إجمالا في أفريقيا ويحيط علما بمختلف العوائق الهيكلية التي تحول دون تحسين قدرة العرض بصفة عامة، بما في ذلك جوانب التسويق لمنتجات البلدان الأفريقية. ويؤكد المجلس ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز نفاذ المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأفريقيا إلى الأسواق، ولدعم الجهود التي تبذلها الاقتصادات الأفريقية من أجل التنويع وبناء قدرة العرض. ويطلب المجلس إلى المجتمع الدولي أن يدعم تحرير التجارة القائم على قاعدة عريضة وأن يعالج، في الجولة التالية من المفاوضات المتعددة الأطراف، جميع القضايا ذات الصلة التي يمكن أن تعوق قدرة الاقتصادات الأفريقية على زيادة قوتها التنافسية.

١١- ويعترف المجلس أيضا بأهمية التنمية الصناعية، بما في ذلك تنويع قطاع المعادن. ويطلب المجلس إلى جميع الشركاء في التنمية أن يدعموا بفعالية تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا والتحالف من أجل التصنيع في أفريقيا. ويحث المجلس أيضا جميع الأجهزة المختصة التي تتكون منها منظومة الأمم المتحدة على العمل الوثيق مع الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا من أجل رعاية الإنتاج والتنمية الصناعيين. ومن المهم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم معدلات النمو الراهنة وتحسين التدفقات التجارية التي تحتاج إليها أفريقيا لتعزيز استثماراتها في رأس المال البشري والمادي. وفي هذا السياق، يشدد المجلس على الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في تهيئة بيئة سليمة ومواتية لنمو القطاع الخاص.

١٢- ويلاحظ المجلس أن تنمية التكنولوجيا في أفريقيا تخلفت عن المناطق الأخرى في العالم. واعترافا من المجلس بأهمية التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات في خلق أقطاب نمو جديدة، فإنه يطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم بفعالية تعزيز الهياكل الخاصة بتنمية التكنولوجيا ويحث الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية على

تيسير نقل التكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيات المملوكة للقطاع الخاص، إلى أقل البلدان الأفريقية نموا بوجه خاص، على النحو المتفق عليه بصورة متبادلة، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، كما يؤكد مرفق قرار الجمعية العامة دإ/١٩-٢ المؤرخ في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٣- ويشدد المجلس على أهمية مختلف البرامج والمبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف في تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا. ولئن كان المجلس يرحب بهذه المبادرات على اختلافها فإنه يعتقد أن من شأن زيادة فعالية التنسيق والتناغم في تنفيذ جميع المبادرات، وتحسين التمويل، وتعزيز ملكية البلدان المستفيدة، أن تزيد إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

١٤- ويطلب المجلس إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وغير ذلك من المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والجهات المانحة الثنائية، التعاون مع الحكومات الوطنية وفيما بينها، بغية ضمان اتساق آليات التنسيق المختلفة، وتحقيق التآزر، وتلافي الازدواجية والتناقضات، وتبسيط الطرائق والإجراءات اللازمة لتشغيل هذه الآليات، حسبما هو مناسب. وينبغي في الوقت نفسه أن يكون دور مختلف أصحاب المصلحة، أي الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مختلف البرامج والمبادرات معترفا به ومحددا بوضوح.

١٥- ويؤكد المجلس من جديد أن استراتيجيات التنمية الوطنية ينبغي أن تشكل أساس التنسيق العام وإطاره. ويعترف المجلس بالحاجة إلى القيام، بتوجيه من البلد المستفيد، بوضع آليات تنسيق شاملة خاصة بكل بلد لتعزيز ملكية البلدان الأفريقية للبرامج الإنمائية بوجه عام. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الملكية في البلدان المستفيدة عن طريق الجهود التي يبذلها أعضاء نظام المنسقين المقيمين وغيرهم من الشركاء الإنمائيين الخارجيين لبناء قدرة البلدان المستفيدة على وضع استراتيجياتها الخاصة وتنسيق البرامج بأنفسها، بما في ذلك استضافة اجتماعات الأفرقة الاستشارية، عند الاقتضاء.

١٦- ويعترف المجلس، في هذا الصدد، بتزايد دور مؤسسات بريتون وودز في تعزيز تنمية أفريقيا. ويرحب المجلس بالبرنامج الخاص للبنك الدولي لتقديم المساعدة إلى أفريقيا وبرنامج الشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا الحديث العهد، المقرر تنفيذه تنفيذا مشتركا بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعترف المجلس أيضا بالجهود التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز لتعزيز التنسيق الميداني عن طريق آليات مثل اجتماعات الأفرقة الاستشارية، وأدوات ومبادرات البرمجة، مثل استراتيجيات المساعدة القطرية، والورقات الإطارية المتعلقة بالسياسات، والإطار الإنمائي الشامل المعتمد حديثا في البلدان المهتمة.

١٧- ويعترف المجلس أيضا بأهمية آليات الأمم المتحدة الحديثة العهد للبرمجة والتنسيق الرامية إلى زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، مثل التقييم القطري المشترك، وبالدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونظرا إلى هذه الجهود المختلفة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، يرى المجلس أن

من المهم لمؤسسات المنظومة أن تحاول ايجاد التماسك بين هذه المبادرات المختلفة، وأن تعمل قدر الإمكان على توطيد هذه المبادرات من خلال تعزيز التعاون والتعاضد بوجه عام، مع مراعاة ولاية كل منها.

١٨- بيد أن المجلس يلاحظ أن قدرة منظومة الأمم المتحدة على تأدية دور حفّاز تتطلب أيضا مستويات ثابتة ويمكن التنبؤ بها ومؤكدة من الموارد، لا سيما من الموارد الرئيسية، التي تعتبر أحد المقومات الأساسية لفعالية عمل منظومة الأمم المتحدة، ويحث البلدان المانحة على الاهتمام على سبيل الأولوية بزيادة مساهماتها الرئيسية.

١٩- ويدعو المجلس أيضا إلى تعزيز ترتيبات التنسيق القائمة على المستويين العالمي والإقليمي. وينبغي أن تكفل لجنة التنسيق الإداري بمزيد من الفعالية الدعم للمشاورات فيما بين الوكالات لتيسير تنسيق ومواءمة المبادرات المتصلة بأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر لجنة التنسيق الإداري في توسيع نطاق تغطية البلدان والمجتمعات في المناطق ذات الأولوية لتلبية الالتزامات الأصلية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. كذلك، يدعو المجلس لجنة البرنامج والتنسيق إلى مواصلة تعزيز فعاليتها، لا سيما فيما يتعلق بالمتابعة المنسقة والرصد والتقييم لبرنامج ومبادرات منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية في أفريقيا. ومن المهم زيادة توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم للمناطق ذات الأولوية المحددة في المبادرات المختلفة التي ترعاها الأمم المتحدة لدعم التنمية الشاملة في أفريقيا.

٢٠- ويسلم المجلس أيضا بوجود عدة مبادرات غير تابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية في أفريقيا. وسيؤدي التنسيق والمواءمة الفعالان لهذه الاستراتيجيات والأهداف مع استراتيجيات وأهداف منظومة الأمم المتحدة والبلدان المضيفة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى التنمية المستدامة في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، يرحب المجلس بالاجتماع التنسيقي الإقليمي السنوي الأول لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا الذي عُقد في نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٩. وفيما يتعلق باحتمال عقد اجتماعات تنسيقية إقليمية في المستقبل، فإن المجلس يوصي بعقد مشاورات مواضيعية فيما بين جميع الشركاء في التنمية برئاسة نائب الأمين العام للأمم المتحدة واشتراك منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحادات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، ومنها السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لجنوبي أفريقيا، واتحاد المغرب العربي. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية إلى تنظيم مشاورات مواضيعية مختارة على المستوى القطري في محاولة لتحسين التنسيق والمواءمة لتنفيذ البرامج والمبادرات بشأن أفريقيا. وينبغي أن تناقش أثناء هذه المشاورات الأولويات المشتركة على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي بغية تشجيع الوكالات والبلدان المانحة على تبسيط وترشيد أنشطة المساعدة الإنمائية الخاصة بكل منها. ويلزم أيضاً أن يقوم مجتمع المانحين بتحسين استراتيجياته للمساعدة الإنمائية من أجل عدم فرض أعباء لا مبرر لها على قدرة البلدان الأفريقية على تنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية.

٢١- ويسلم المجلس أيضاً بأهمية مشاريع التكامل الإقليمية ويشجع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والمانحين الثنائيين، على توفير الدعم لها.

٢٢- ويوصي المجلس بالربط بين المناقشات والاستنتاجات المتعلقة بالتنسيق والمواءمة التي تم التوصل إليها في الجزء التنسيقي الحالي، والعمل التحضيري للجزء الرفيع المستوى للمجلس بشأن التنمية في أفريقيا المقرر انعقاده قبل عام ٢٠٠٢، والاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات الذي سيتم في نفس العام. ولتحقيق ذلك، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يجري تقييماً مستقلاً لأداء برنامج العمل الجديد، بما في ذلك علاقته مع المبادرات ذات الصلة الأخرى. وينبغي أن يبين مثل هذا التقييم بوضوح الانجازات وأوجه النقص في الأداء الشامل، خاصة فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية المحددة وفي تلبية الأهداف المتفق عليها. وينبغي أن يقدم التقييم أيضاً توصيات للعمل المقبل، بما في ذلك النظر في الترتيبات التي ستخلف ذلك، كما ينبغي أن يتم هذا التقييم في غضون فترة كافية لإدراجه في العمل التحضيري للاستعراض النهائي لجدول الأعمال الجديد المقرر اجراؤه في عام ٢٠٠٢.

٢٣- ويطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في جزئه الرفيع المستوى المتعلق بالتنمية في أفريقيا، المقرر انعقاده قبل عام ٢٠٠٢، تقريراً يبين بإيجاز، في جملة أمور، التقدم المحرز في تعزيز القدرة الأفريقية على تنسيق المساعدة الإنمائية الدولية على المستوى القطري وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي وفي بلدان نامية محددة، فضلاً عن آليات التنسيق الشامل. وينبغي أن ينظر التقرير أيضاً في طرق تحسين التنسيق والمواءمة بين المبادرات الدولية المختلفة التي اتُخذت لمساعدة التنمية في أفريقيا، وبالتحديد الإمكانيات المتاحة لترشيد عدد المبادرات المنفصلة للأمم المتحدة من أجل تقليل الازدواج والتداخل، مع الإبقاء على النطاق الشامل للأولويات والأهداف المتفق عليها. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي للتقرير على المستوى القطري ولكن ينبغي أن يراعي أيضاً الروابط الإقليمية والعالمية، لا سيما في ما يتعلق بالتنسيق والمواءمة.

٢٤- ويؤكد المجلس من جديد أنه ينبغي أن تصمم الجهود المتعلقة بتنسيق ومواءمة المبادرات الدولية المختلفة لتوفير الدعم للتنمية الشاملة في أفريقيا، لا سيما على المستوى القطري، بقيادة البلدان المتلقية لضمان ملكية البلدان الأفريقية لبرامجها الإنمائية وقدرتها على تنسيق الجهود الإنمائية الدولية فعلاً بطريقة مستدامة. وينبغي أيضاً أن تزيد الجهود المتعلقة بالتنسيق والمواءمة الاتساق بين المبادرات الدولية المختلفة التي اتُخذت لتوفير المساعدة للتنمية الشاملة في أفريقيا ولاستخدام آليات تنسيق بسيطة ولكن فعالة من أجل تخفيف أعباء التنسيق الإدارية والمالية الواقعة على البلدان الأفريقية.

- - - - -